تحت شعار (صنع في العراق) ندوة تخصصية بشأن سبل الارتقاء بالصناعة الوطنية

بغداد / رياض القره غولي

نظمت وزارة الصناعة والمعادن بالتعاون مع مركز بحوث السوق وحماية المستهلك في جامعة بغداد، ندوة تخصصية عن سبل الارتقاء بالصناعة الوطنية في العراق تحت شعار (صنع في العراق).

وألقى المهندس أسامة النجفي وزير الصناعة والمعادن كلمة في الندوة قال فيها: اننا اليوم بامس الحاجة إلى بناء دولة جديدة يشمل فيها التغيير كل مفاصل الحياة بما فيها الجانب الاقتصادي لأن عالم اليوم تحكمه اتفاقيات ومفاهيم تختلف تماماً عما كانت عليه في زمن النظام السابق الذي جعل العراق والاقتصاد العراقي يتخلفان عن الركب العالمي في تبني المفاهيم الاقتصادية الجديدة، مؤكداً ضرورة إيجاد مصادر تمويل جديدة إلى جانب النفط الذي يشكل ٩٥٪ من إيرادات العراق.

وأضاف ان للصناعة الوطنية القدح المعلى بالتوجه نحو اقتصاد السوق ودعم القطاع الصناعي الخاص واعتماد نظام الخصخصة المستند إلى الشفافية ووضع تشريعات لجذب الاستثمار واقتراح مسودات قوانين جديدة منها منع الاحتكار وقوانين حماية المستهلك وانشاء المجمعات الصناعية وتحويل شركات الدولة إلى مساهمة بالتعاون مع القطاع الخاص وتبني انشاء مشروعات استثمارية.

في مجال اقامة معامل الاسمنت من قبل القطاع الخاص وتوفير مستلزمات انجاحها المطلوبة إضافة إلى تطوير معامل الاسمنت والاسمدة باعتبارها من الصناعات الرابحة والتنسيق مع وزارة التخطيط لدعم أصحاب المشاريع الصناعية ومنحهم القروض الصناعية لنمو وتطوير الصناعة الوطنية.

ثم القت الدكتورة منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق وحماية المستهلك كلمة اللجنة التحضيرية التي اشارت فيها إلى ضرورة الارتقاء بالصناعة الوطنية لتحقيق مستويات التطور الإنتاجي والتقني للمشاريع الإنتاجية حيث ان التنمية الصناعية تعد المرتكز الذي لا غنى عنه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والعامل المحفز لبقية قطاعات الاقتصاد الوطني على التطور والنماء، مبينة ان الاقتصاد العراقي يشتمل على قطاع صناعي يعاني تدني حجوم الانتاج ومحدودية نطاق التنوع الإنتاجي وتدني مستويات الإنتاجية والجودة وانخفاض القدرة التنافسية شأنه شأن اقتصاديات العديد من دول العالم النامية مما يجعله فريسة سهلة لن تتمكن من الصمود امام تيارات التجارة العالمية في المستقبل المنظور ما لم تتخذ بشأنه الاجراءات التصحيحية والوقائية في أسرع وقت ممكن.

وفي الجلسة الأولى للندوة التخصصية قدم الباحث الدكتور بلاسم جميل الدليمي من مركز بحوث السوق وحماية المستهلك ورقة عمل حول المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الصناعة العراقية جاء فيها:

منذ عشرين عاماً خلت بدأت ولم تتوقف محاولات تصفية القطاع العام ونقل ملكيته إلى النشاط الخاص وتحت العديد من التسميات، حصل هذا في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، فقد أخذت الدول الرأسمالية المتقدمة بالتدخل في الشؤون الاقتصادية للدول النامية المتخلفة من خلال سياسات التكييف الاقتصادي التي تبنى كل من الصندوق والبنك الدوليين رسمها، والتي تتضمن تصفية القطاع العام باعتباره المسؤول عن اخفاق التنمية الاقتصادية وتضخم المديونية للبلدان النامية.

وفي العراق الذي هو جزء من البيئة الاقتصادية العالمية يتأثر ويؤثر فيها فقد حصل بيع بعض منشآت القطاع الصناعي العام في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي والتي كان عليها العديد من المآخذ منها: انها عملية سريعة وغير مدروسة وتم بيعها باسعار زهيدة جداً.

واليوم أخذ موضوع تصفية منشآت القطاع العام يأخذ حيزا كبيرا من تفكير المفكر الاقتصادي والسياسي على حدا سواء، فهناك من يؤيد فكرة تصفية القطاع العام لكونه لم يحقق اهدافه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولأنه حمل الدولة اعباء مالية، ولكي تتفرغ الدولة إلى مهام أخرى كالبنى التحتية والأمن والتعليم.

وهناك رأي يقر بضرورة اعطاء فرصة للقطاع الصناعي العام وعدم تصفيته في الوقت الحالي للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها العراق، بينما هناك رأي آخر يؤمن بضرورة خلق نوع من التوازن بين القطاعين الصناعيين العام والخاص.

ان ظروف العراق الآن تحتم ان يكون هناك قطاع صناعي عام جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص وان تقوم الدولة بتقديم الدعم المالي والفني والعلمي والتكنولوجي والإداري للقطاع الصناعي العام والقطاع الصناعي الخاص وان تعمل الحكومة على توفير الشروط الذاتية والموضوعية لنجاح القطاع الصناعي الخاص، لأن البيئة الاقتصادية بما فيها من تدمير للبنى التحتية وانعدام القاعدة الإنتاجية المتطورة من جهة وعدم وضوح السياسيات الاقتصادية الفرعية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى كل هذا يعد غير ملائم لنجاح القطاع الصناعي الخاص إضافة إلى ما يعانيه القطاع الصناعي الخاص نفسه من ضعف الامكانيات المادية والفنية والإدارية والتكنولوجية.

تلتها ورقة عمل حول دور الدولة الداعم للتحول نحو اقتصاد السوق قدمتها مديرة قسم دراسة السوق في وزارة الصناعة والمعادن بالتعاون مع مدير قسم مواصفات المنتج في الوزارة سعدي خميس علي اشارت إلى ان التحول في السياسة الاقتصادية تحتل أهمية كبيرة لأن تحديات العولمة تعني ان الحكومة مضطرة لاعطاء اهتمام مباشر بكيفية تشجيع سياستها الاستثمارية للصناعة والتجارة الوطنية والخارجية على حد سواء حيث أصبح تقدم الدول يحسب الآن بموجب تنافسيتها في المجال الاقتصادي.

ان التوجه نحو اقتصاد السوق يتطلب سياسة اقتصادية توفر للمستثمر مساحة واسعة لتوظيف امواله في المجالات الاستثمارية المختلفة وبالتأكيد فان القطاع الصناعي ستكون له الأهمية القصوى سواء في تفكير المستثمر أم في توجيه الدولة لمثل هذا الاستثمار فالدولة تخلق المناخ المناسب لكي تستطيع وحدات الاعمال ان تحسن من أدائها.

من هذا المنطلق وضمن أطار دور الدولة الداعم للتنافسية تسعى وزارة الصناعة والمعادن إلى ضمان تنظيم اعمال القطاع الصناعي والمساهمة في ضبط وتسهيل عملية التحول إلى اقتصاد السوق من خلال اقتراح وتعديل القوانين واصلاح التشريعات للمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني مع تنمية الموارد البشرية وبناء قدرات العاملين على أساليب الإدارة والعمل استعداداً للتحول من عقلية وممارسة إدارة مؤسسات ممولة مركزياً إلى عقلية ممارسة اقتصاد السوق بهدف توفير المنافسة العادلة ومنع الاحتكار وحماية المستهلك ولإشاعة جو من الثقة المتبادلة والشفافية في التعامل بين الدولة والمستثمرين والمنتجين والمستهلكين وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار لدعم التنمية الصناعية العراقية.

فيما قدم الدكتور هيثم كريم من غرفة التجارة والصناعة العراقية-الأمريكية ورقة عمل عن (دور الاستثمار الاجنبي في الارتقاء بالصناعة العراقية) أوضح فيها انه لا يمكن التكهن بمستقبل الاقتصاد العراقي بحسابات بسيطة نظرا لعدم وضوح الأهداف المترتبة على حالة التغيير في النظام الاقتصادي لا سيما ان الاجندة الموضوعة سلفاً مثقلة باجراءات عديدة كبيرة وواسعة وعميقة، إلا ان ما يمكن تلمسه من الطافي على السطح (بضمنها الاجراءات المعلنة) ان اعادة هيكلة اقتصادية شاملة تنتظر هذا الاقتصاد تبعاً لشكل النظام الاقتصادي المعلن عنه (الاقتصاد الحر) وما يترتب على كل ما هو آت حتماً يصبح موضوع الشركات الأجنبية والاستثمار الأجنبي من أكثر الموضوعات التي يجب ان تحظى بالبحث، ادراكاً من ان التوجهات الليبرالية المشاعة في اقتصادات دول العالم وخاصة النامية بما يرافقها من خصخصة المشروعات العامة وفتح الاقتصاد على مصراعيه (دون ضوابط حقيقية) امام الشركات والاستثمار الأجنبي لا يمكن ان تكون في مجملها نابعة من مصلحة عراقية خالصة، من دون تكاليف باهظة سياسية واقتصادية ومجتمعية يصعب مستقبلاً تجاوزها بالاستناد إلى ما آلت إليه أوضاع بلدان عديدة (عربية. ومن عالم الجنوب) ركبت الموجة ذاتها.

لذا فدراسة التداعيات المستقبلية تحظى بأهمية كبيرة وسنحاول في هذا البحث معرفة الاثر المترتب في الصناعة العراقية واستعراض الفروض القائمة للوضع الصناعي العراقي باعتباره شهد من عام (٢٠٠٣) بداية مرحلة جديدة ستنطوي على تغيرات جذرية تتمثل بإعادة هيكلة القطاع الصناعي وما تنطوي عليه من التعامل مع المتغيرات الدولية الجديدة التي من أهمها الشركات والاستثمارات الأجنبية.

وتطرقت السيدة نوال عبد الحميد مديرة قسم الدراسات في اتحاد الصناعات العراقي في ورقتها (واقع صناعة القطاع الخاص في العراق) إلى المعوقات وسبل الدعم المطلوبة حيث ذكرت ان القطاع الخاص في العراق يحتل مكانة مهمة في الاقتصاد العراقي فهو يعمل جنباً إلى جنب مع القطاعات الأخرى (القطاع العام والقطاع المختلط) وخصوصاً في مجال الصناعة العراقية فقد بدأ بالتطور والنمو بداية السبعينيات عندما قدمت الدولة التسهيلات للمصانع مثل الاعفاءات الضريبية والكمركية وإجازات الاستيراد وتوزيع الأراضي الصناعية.

وبعد عام ١٩٩١ توقف عن العمل أكثر من ٩٠٪ من المشاريع المسجلة لدى الاتحاد فقط لاسباب متنوعة، ويلعب اتحاد الصناعات دوراً في دعم مشاريع القطاع الخاص بالعراق من خلال تعميق العلاقات بين الصناعيين العراقيين العاملين في القطاع الخاص يمثل ضرورة من ضرورات الارتقاء بالصناعة العراقية بما يعزز النهضة الصناعية وتحقيق الرفاهية لمجتمعنا.

وركز الأستاذ نبيل سعدون العذاري رئيس الهيئة الإدارية للجمعية العراقية للدفاع عن حقوق المستهلك في ورقة العمل التي حملت اسم (نحو مفاوضات الدخول المشرف إلى منظمة التجارة العالمية وضرورة تأهيل المؤسسات الصناعية) بقوله: اتسمت عملية دخول الدول وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية باللجوء المكثف إلى المفاوضات التجارية وربما السياسة، فيما اتصفت بعض تلك المفاوضات بالتشدد، وكانت استراتيجيات الإنهاك الميزة الأساسية لبعضها الآخر.

وفيما يتجه العراق بخطى متسارعة للانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية وهو الآن عضو مراقب فيها، فان عليه ان يتحسب جيداً لشروط ذلك الانضمام وان يدقق جيداً في المؤهلات المطلوبة لذلك.

ومن جهة أخرى فان السعي الحثيث الذي بات يميز قرارات الحكومات العراقية المتلاحقة في اتجاه إرساء قواعد الخصخصة تمهيداً لتخفيف الأعباء التي يثقل بها كاهل الدولة بات واضحاً، كما بات يتطلب جهوداً تنظيمية خلاقة لإنجاز تلك المهمة.

وأخيراً قدم الدكتور رعد الكعبي مدير الأعلام والعلاقات في جامعة بغداد دراسة تحليلية عن دور الأعلام في توجيه المستهلك للصناعات الوطنية والتي أعدها بالتعاون مع الدكتورة منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق وحماية المستهلك تناول فيها ما تقدمه وسائل الأعلام المسموعة والمقروءة والمرئية من دور كبير في شتى مجالات الحياة من خلال المساهمة الفاعلة في تطور المجتمعات وصياغة نمط اجتماعي يسهم في زيادة الرفاهية وتذليل صعوبات الحياة.

كما دعا الدكتور المهندس سلام الزوبعي نقيب المهندسين الزراعيين إلى الاهتمام باعادة الحياة إلى الصناعة الوطنية لانتاج ما يحتاجه القطاع الزراعي من الاسمدة والمستلزمات الزراعية الاخرى لتوفير الأمن الغذائي للعراق.

وحث الدكتور سند الاعرجي التدريسي في جامعة بغداد إلى ضرورة فك ارتباط الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وإلحاقه بوزارة الصناعة والمعادن ورفع التشريعات والآليات الكفيلة بضمان نجاح عمله وتوصيف عمله مجدداً وحذر الدكتور علي حسين في مداخلة له من مخاطر سياسة إغراق السوق التي أضرت بالصناعة الوطنية إضافة إلى ضرورة استثمار الموارد المالية لأحداث التنمية المستدامة بالاعتماد على الأموال الوطنية لا الأجنبية في هذا المضمار.

في الهم الاقتصادي

لماذا يعجزون عن توفير مفردات الحصة التموينية؟

حسام الساموك

كانت وزارة التجارة حتى وقت قريب تغص بالفعالية والنشاط، وتفخر بالمهمات التي تنهض بها، لما تشكله مفردات البطاقة التموينية والآليات المعتمدة في تنفيذها من مهمة وطنية ومسؤولية أخلاقية ليس في تسويق مستحقاتها فحسب، انما في المتابعة اليومية في التحقق من مصداقية اداء وكلائها المنتشرين في كل مدن العراق وقراه وقصباته، وأريافه وحتى بواديه.

ومنذ الإعلان غير المباشر عن وطأة آليات الحصة التموينية والمعبر عنها بما تردد عن التفكير باعطاء عوض نقدي لمستحقات الحصة، بدأ ترافق ذلك مع اظهار يبدو انه متعمد، لعجز الوزارة ومؤسساتها عن تأدية هذه المهمة التي تحملتها اربع عشرة سنة مضت لقد أثرت تلك الإشكالات المتنوعة في شتى تعاملات الوزارة ومؤسساتها المختلفة ولعل بداياتها التهاون المبالغ فيه أحياناً في توفير مفردات الحصة ليبرز تقليد مرير اول مرة عندما أخذ يتعذر على المواطن ان يتسلم حتى نصف مستحقاته. ان لم تكن أقل من ذلك بكثير. فيما أخذت المواد الأهم مثل الطحين والرز والشاي والمساحيق والسكر تتأخر لأشهر عدة بلغت في بعضها أربعة إلى خمسة أشهر.

وبرغم ان مثل تلك التلكؤات لا تبدو إلا اهمالاً واضحاً. ومقصوداً غالباً. لكن الوزارة وكل المسؤولين عن اجهزتها أقروا عملياً، ليس بعجزهم عن تلبية هذه المهمة غير المستحيلة، بل بلا مبالاتهم بشكاوى الناس ومعاناتهم دونما اهتمام إلا بمصالحهم الشخصية وما يتعلق بمردودات فعالياتهم المشروعة منها وغير المشروعة.

هذه الظاهرة الغريبة على أبسط التزامات العمل الوظيفي التي عرفها العراقيون، انسحبت وبشكل أخطر على ما يعرف بالدور الرقابي، الذي كان أحد اهم مؤسسات الوزارة تؤديه لمساءلة الوكلاء الذين يخلون بالتزاماتهم تجاه المواطنين المشمولين بالحصة، حتى غدت عمليات التأخير. مقصودة كانت أم غير مقصودة. ذريعة للعديد من الوكلاء لابتزاز المواطن وانتزاع مستحقاته في أحيان كثيرة بذريعة تأخر تسلم الوكلاء الحصص، ثم في فقدانها أو ضياعها، من دون ان يسمع شكاوى المواطن أي جهاز من أجهزة الوزارة المعنية.

ان ما ينبغي على أجهزة الوزارة ان تنهض بمهماتها وتعيد النظر باللامبالاة التي تطغى على كل اجهزتها، وتسرع في انجاز مسؤولياتها ومساءلة المتلكئين من منتسبيها، وإعادة العمل بمهماتها الرقابية للوقوف بوجه من يحاول الاستحواذ على مستحقات المواطنين وحين تتردد عن ممارسة دورها وتقر بعجزها عن مسؤولياتها المهنية تلك فلتدع مهماتها لمن هم أقدر على ادائها بعد ان اضحت آلياتها محط شكاوى الناس واستهجانهم. فيما ينتظر من السيد وزير التجارة شخصياً ان يلتفت إلى ما يبدو انه هدم مقصود من قبل اطراف قد تكون في مواقع متقدمة من المسؤولية، لمساءلة من يثبت تلكؤه. ان لم نقل تقصيره في هذه القضية الجوهرية التي تهم معاناة العراقيين جميعاً.

في سوق الجملة

ارتفاع اسعار الخشب وانخفاض أسعار الحديد!

بغداد / كريم الحمداني

تباينت اسعار الخشب والحديد في اسواق الجملة بين صعود وهبوط، حيث سجلت اسعار الخشب بمختلف انواعه ارتفاعاً كبيراً، وتراجعت اسعار الحديد بشكل ملحوظ، كما أخبرنا العاملون في تجارة هاتين المادتين.

يقول عبد الكريم هادي صاحب محل نجارة وموبليا في منطقة بغداد الجديدة، ان ارتفاع اسعار الخشب اثر بشكل كبير في عملنا وأدى إلى كساد واضح في حركة السوق جراء عزوف المواطنين عن الشراء، مشيراً الى ان اسعار الخشب استقرت حالياً على (٣٥٠) ألف دينار للمتر المكعب الواحد من الخشب (الجام) وكان سعره سابقاً لا يتجاوز (١٦٠) ألف دينار وتراوحت اسعار الطبقة الواحدة من خشب (الصاج) بين ١٤ - ١٨ ألف دينار وبينما كانت سابقاً بين ١٠- ١٢ ألف دينار، وبلغ سعر الفوت المكعب الواحد من الخشب (الجاوي) (٢٥) دولاراً بينما كان سعره بين ١٥ - ١٦ دولاراً وطبقة خشب (المعاكس) تراوحت اسعارها حالياً بين ٧,٥ - ٨ آلاف دينار، وكان سعرها سابقاً ٥,٥ - ٦ آلاف دينار.

وأضاف حسن خليل صاحب محل نجارة، ان زيادة الاسعار انعكست على صناعة الاثاث المنزلي المختلف حيث تراوحت اسعار غرف النوم بين مليون ونصف المليون إلى ثلاثة ملايين دينار وأبواب الخشب بين ١٠٠- ١٢٠ ألف دينار رغم تباطؤ حركة البناء مشيراً إلى ان أسعار الأبواب المستوردة التي أغرق السوق بها حالياً تتراوح بين ٨٥- ٩٠ دولاراً للأبواب اللبنانية و٨٠ ٨٥ دولاراً للأردنية.

بينما قال عبود داود صاحب محل حدادة في بغداد الجديدة ان اسعار الحديد تشهد انخفاضاً حالياً بسبب تباطؤ حركة البناء وانقطاع التيار الكهربائي المستمر حيث تراوحت اسعار شباك الحديد بين ٤٠. ٥٠ ألف دينار وباب الحديد الداخلي بين ١٠٠ . ١٢٠ ألف دينار وسعر المتر الواحد من مسند السلم تراوح بين ٢٠. ٣٠ ألف دينار.

وأشار محمد قاسم/ صاحب محل حدادة في منطقة الغزالية الى ان الكثير من المواطنين يفضلون الأبواب والشبابيك المستعملة لمواصفاتها التي تفوق المعروض حالياً من الحديد حيث يقل متانة عن الحديد القديم فنجد ان سعر المتر الواحد من (الشيلمان) المستخدم في تسقيف البيوت يتراوح بين ٩,٥ . ١٠ آلاف دينار والقديم من ١٠ . ١٢ ألف دينار، والمواطن يفضل القديم لمتانته كما يعتقد.

وأكد أبو اكرم/ صاحب محل حدادة في منطقة البياع ان انتاجنا اليومي من الشبابيك والأبواب أخذ بالانخفاض جراء الانقطاع الطويل للتيار الكهربائي الذي يصل في بعض الاحيان إلى (٢٠) ساعة يومياً على نحو أنعكس على مدخولاتنا في الوقت الذي يتطلب منا دفع ايجار المحل وصرفياته الاخرى مما جعلنا نتعرض إلى خسائر كبيرة مع الجهات المتعاقد معها، فضلاً عن تباطؤ حركة البناء وقلة الطلب جعل هذا الانخفاض الذي نلمسه اليوم في اسعار الحديد.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

جدول باسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	السعر بالدينار	العبوة
السكر	كيس ٥٠ كغم	٢٧٥٠٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كغم	٢٥٠٠٠
طحين صفر اماراتي	كيس ٥٠ كغم	٢٦٠٠٠
رز أمريكي	كيس ٥٠ كغم	١٨٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كغم	١٢٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كغم	٤٠٠٠٠
معجون طماطة	علبة زنة ١ كغم	١٤٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٣٥٠٠
شاي الحصة	١ كغم فل	٥٠٠
الشعرية العراقية	١ كغم	٧٥٠
الدجاج العراقي	١كغم	٣٢٥٠
افخاذ الدجاج اميركي	اكغم	١٨٥٠
بيض المائدة	طبقة	٢٧٥٠

محادثات صينية أوروبية لاحتواء خلافات المنسوجات

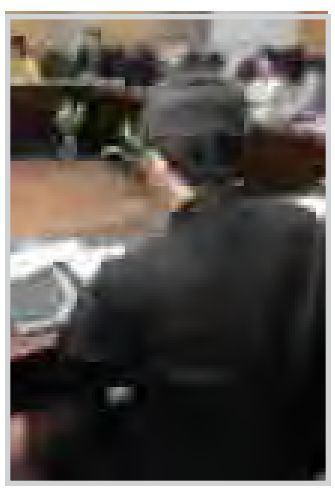

بكين / الوكالات

بحث مسؤولون صينيون وأوروبيون لليوم الثاني في بكين تعديل اتفاق بشأن المنسوجات توصل له الجانبان قبل شهرين وحل مشكلة الملبوسات والمنسوجات المكدسة في موانئ الاتحاد الأوروبي.

وعبرت شركات تجارة التجزئة الأوروبية عن استيائها الشديد لعدم تمكينها من تسلم كميات ضخمة من الملابس الصينية التي تقدر قيمتها بمئات الملايين من الدولارات.

وفي الوقت الذي عبر فيه متحدث باسم الاتحاد الأوروبي عن الأمل في استمرار الجو البناء والودي بين المفاوضين من الجانبين، لم تعلق وزارة التجارة الصينية على ذلك.

وتهدف المحادثات إلى مراجعة اتفاق صيني أوروبي أبرم في حزيران الماضي وحدد معدل الزيادة في الصادرات الصينية شاملا عشرة ألأنواع من المنسوجات بين ٨ و١٢٪ للحد من الزيادة الكبيرة في هذه الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي.

وقد طالب منتجو المنسوجات في أوروبا تبني إجراءات حمائية إزاء الصادرات الصينية التي شهدت زيادة ضخمة منذ انتهاء العمل بنظام حصص المنسوجات الدولية في كانون الثاني الماضي.